دور التعليم والتدريب التقني والمهني في التنمية الوطنية (الشركة العامة للإطارات في النجف انموذجا) [+]

عبدالرحيم مكطوف حمد [*]

المستخلص :

يهدف البحث الى التعرف على دور التعليم والتدريب التقني والمهني في التنمية الوطنيه من خلال اعداد الملاكات الفنية لسد حاجة ومتطلبات سوق العمل ، ومعرفة المشكلات التي تواجه هذا النوع من التعليم فضلا عن التوجهات المستقبلية التي يسعى اليها للمساهمة الفاعله في تحقيق اهداف التنمية الوطنية.
وبهذا فان التعليم والتدريب التقني والمهني سيؤديان دورا مهما في التنمية الوطنية فيما لو تم اعداد ملاكات متخصصة لتلبية متطلبات سوق العمل والمساهمة في بناء واعمار العراق.

THE ROLE OF EDUCATION AND TECHNICAL AND VOCATIONAL TRAINING IN NATIONAL DEVELOPMENT (GENERAL TIRE COMPANY IN NAJAF AS A MODEL)

Abd Alrahim M. Hamad

Abstract :

Research aims to identify the role of technical and vocational education and training in national development through the preparation of technical staff to meet the needs and requirements of the labour market, knowledge of the problems facing this kind of education as well as future directions which seek to contribute effectively to national development objectives.
Thus, the technical and vocational education and training will play an important role in national development if the Angels were prepared to meet the requirements of specialized labour market and contribute to rebuilding Iraq.

المقدمة :

يؤدي التعليم بشكل عام والتعليم والتدريب التقني والمهني بشكل خاص دورا مهما في التنمية الوطنيه ، لذلك اهتمت الدول بضرورة الاستثمار في التعليم لسد احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يحتاجه من كوادر متخصصة للمساهمة في عملية الانتاج .

اما التعليم والتدريب التقني والمهني باعتبارهما نوعان مهمان من انواع التعليم في العراق فإن دورهما مهم جدا في كونهما يشكلان رافدان رئيسان يمدان سوق العمل بالاعداد المطلوبة من الكوادر الوسطيه المتخصصة العاملة في مختلف حقول

[+] تاريخ إستلام البحث 2012/6/3 ، تاريخ قبول النشر 2015/3/25
[*] مدرس / وزارة التربية / المديرية العامة للتعليم المهني

الانتاج ، سواء كانت صناعية او زراعية او تجارية ، ومن هنا برزت ضرورة تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني وتهيئة المستلزمات المادية والمعنوية الضرورية لهما.

ان المعاهد التقنيه والمدارس المهنية هي الوحدات التنفيذية الاساس التي من خلالها تتحقق الاهداف المقررة للتعليم التقني والمهني والتي تعني بتنمية مهارات الطلبة الذين هم جزء من الموارد البشرية التي تساهم بشكل فاعل في خطط التنمية الوطنيه ، فالتعليم والتدريب التقني والمهني ينظما بشكل دقيق هذه الموارد البشرية (جنبا الى جنب مع القنوات التعليمية الاخرى) ليجعل منها قوة عمل مؤثرة في عملية البناء والتقدم الاقتصادي ، ومن ثم المساهمة في العمل الانتاجي والخدمي لتنفيذ خطط التنمية الوطنيه الهادفة الى بناء اقتصاد وطني متطور ،خاصة وان العراق مقبل على حملة اعمار وبناء واسعتين عند توفر الظروف المناسبة سواء كانت امنية او سياسية ،مما يستدعي الاستعانة بأعداد كبيره من هذه المخرجات لسد حاجة الشركات المحلية والأجنبية التي تروم الاستثمار في العراق.

المحور الاول : منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

أولا : منهجية البحث:

1- مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة الدراسة من أن التعليم التقني والمهني يعاني من نقص في مستلزمات التدريب العملي المتمثلة في الاجهزة والمكائن والمعدات وكذلك النقص في تدريب الملاكات اللازمة من أجل رفع مهارات الطلبة وتلبية احتياجات سوق العمل وبما يتناسب مع التطورات التي يشهدها العالم في ظل اقتصاد المعرفة ، فضلا عن ان التخصيصات المالية لاتكفي لمعالجة هذه المشكلة ،هذا من ناحية ،ومن ناحية اخرى فان سوق العمل لايستوعب المخرجات بسبب عدم توسع الانشطة الاقتصادية وضعف الاستثمار بنوعيه المحلي والاجنبي الناجم عن عدم استقرار الوضع الامني في العراق ،فضلا عن محدودية القبول في الكليات لهذه المخرجات ،مما ادى الى عزوف الكثير من الطلبة للانخراط في هذا النوع من التعليم.

2- اهمية البحث :

يكتسب البحث اهميته من كون التعليم والتدريب التقني والمهني يؤديان دورا مهما في تكوين المهارات وإعداد أطر وسطية ماهرة متخصصة تساهم بشكل فاعل في مختلف حقول العمل والإنتاج ،وهذا ماشهدته الشركة العامة للإطارات في النجف من خلال المساهمة الفاعلة لهذه المهارات في زيادة الانتاج كما ونوعا .

3- هدف البحث :

التعرف على دور التعليم والتدريب التقني والمهني في التنمية الوطنيه من خلال:1- اعداد الملاكات الفنية لسد حاجة ومتطلبات سوق العمل 2- معرفة المشكلات التي تواجه هذا النوع من التعليم 3- ماهي الجهود التي يسعى اليها للمساهمة الفاعله في تحقيق اهداف التنمية الوطنية.

4- فرضية البحث :

ان التعليم والتدريب التقني والمهني يؤديان دورا مهما في التنمية الوطنية فيما لو تم اعداد ملاكات متخصصة لتلبية متطلبات سوق العمل والمساهمة في بناء واعمار العراق.

5- هيكلية البحث:

تم تقسيم خطة البحث الى مقدمه وثلاثة محاور ،اذ خصص المحور الاول لمنهجية البحث وبعض الدراسات السابقة ، فيما تطرق المحور الثاني الى الاطار النظري للبحث ، اما المحور الثالث فتناول نظم وأساليب التدريب التقني والمهني في العراق ،اما المحور الرابع فانصب على الجانب التطبيقي (الشركة العامة للإطارات في النجف انموذجا) ،اما المحور الخامس فقد تطرق الى الاستنتاجات والتوصيات التي يراها الباحث مهمة لتعزيز دور التعليم والتدريب التقني والمهني في التنمية الوطنيه.

6- مكان وحدود البحث:

تحدد مكان البحث في الشركة العامة لصناعة الاطارات في النجف للمدة 1993 – 2012 .

7- منهجية البحث :

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على الوثائق والبيانات الموجودة في الشركة العامة للإطارات فضلا عن المصادر العلمية الرصينة التي اعتمدت في بناء الجانب النظري للبحث المتمثلة في الكتب والدوريات والبحوث والتقارير والرسائل والاطاريح الجامعية .

ثانيا : دراسات سابقة:

ان الدراسات الاقتصادية في مجال التعليم حققت تقدما كبيرا سواء في مجال شمولها على موضوعات تفصيلية او في مجال معالجتها للمسائل الاقتصادية في التعليم بصورة اكثر عمقا ودقة من الناحية العلمية ، وقد ادى هذا التقدم الى الوصول الى نتائج ذات قيمة علمية وتطبيقية عالية اذ اسهمت تلك النتائج في اعادة تصنيف المعارف التي تخص الجوانب الاقتصادية في التعليم ، كما مكنت من جانب اخر من امتلاك المهتمين بشؤون اقتصاديات التعليم من اقتصاديين ومخططين وتربويين لوسائل ناجحة في كيفية التعامل تطبيقيا مع النشاطات التعليمية، وقد قام الباحث بإيجاز اهم هذه الدراسات السابقة لتكون مدخلا مهما وأرضية خصبة لموضوع البحث والوقوف على مدى التطور الذي حصل في هذا المجال :

1- دراسة **E.F. Denison** : وهي دراسة تطبيقة قام بها دينسون حول دور التعليم في زيادة انتاجية العمل ، اذ تطرق دينسون الى التعليم باعتباره عاملا مهما في زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي اذ يرى ان انتاجية العمل قد

ارتفعت في الولايات المتحدة الامريكية بين اعوام 1929–1957 بنسبة (19.6%) بسبب زيادة مهارة العاملين ، وكانت تلك الزيادة في انتاجية العمل سببا لزيادة الإنتاج الاجمالي بنسبة (23%) سنويا ، اذ ان المستوى التعليمي ازداد في الاعوام اعلاه بنسبة (2%) سنويا وكانت هذه الزيادة سببا لزيادة سنوية في انتاجية العمل بنسبة (0.97%) ونمو سنوي في الدخل القومي بنسبة (67%).

وقد ربط دينسون بشكل تصاعدي نتائج النمو في الدخل القومي بالنمو في النفقات التعليمية ، وارجع جزء من نمو الدخل القومي الذي لم يكن بسبب نمو رأس المال المادي او بسبب نمو حجم القوى العاملة الى العوامل المتبقية ، التي حدد مضامينها بنوعية العمل التي تتحكم بها نوعية مهارة العاملين وبالتقدم العلمي والتكنيكي وارتفاع المستوى الثقافي [1].

2- **دراسة Th . W. Shultz :** وهو احد الاقتصاديين الرواد الذين عالجوا مسألة العلاقة بين المستوى التعليمي ودخول الافراد ، ومقارنة هذه الدخول بتكاليف تعليمهم لاجل تحديد المردودات الاقتصادية الصافية العائدة للفرد ، كما اكد شولتز على اختلاف المستويات التعليمية واثرها في التباين بمستويات اجور العاملين ، واعتبر هذا الاختلاف في المستويات التعليمية سببا للتباين بين المدخولات التي يحصل عليها الافراد خلال العمل. وكان استنتاج شولتز في هذا الموضوع يعتمد على التعليم الرسمي وعناصر كلف هذا النوع من التعليم [2] .

3- **دراسة السيد عبد السلام بكر محمود:** صممت هذه الدراسة لتعطي تحليلا شاملا للنظام التعليمي القائم في العراق ونتائجه على توفير الايدي العاملة المؤهلة [3].

وتفيد النتائج المستخلصة من هذه الدراسة ان العراق كانت لديه موارد بشرية خام الا انه بفضل التعليم تحولت هذه الاعداد الهائلة في الوقت الحاضر الى ايدي عاملة ماهرة وقد كان من بين نتائج التغيرات التي خضعت لها البنية المهنية تحت تأثير التطور الاقتصادي حيث ازدادت في السنوات الاخيرة والحاجة الى تحسين المستوى الثقافي والمهني للسكان العاملين ، كما ازداد الطلب على الايدي العاملة الماهرة في جميع الاختصاصات وخاصة العلمية منها .

كما اكد الباحث على الدور الذي يمكن ان تقوم به الحوافز المادية والمعنوية في المساعدة على اعادة توجيه التعليم وارتباطه بالقوى البشرية التي تتشابك فيها عوامل بشرية واجتماعية وتطلعات قيم مختلفة ، مثلا يتم التوسع في المعاهد الفنية والمهنية ولكن الاقبال عليها من جانب الطلاب يتم عن طريق الحوافز التي تؤثر على اتجاهات التعليم الفني والمهني وترغيب الطلاب في الالتحاق في هذه المعاهد الفنية والمهنية فضلا عن الحوافز المادية اذ ينبغي ان تتوفر لهم التعيينات الوظيفية بعد التخرج .

كما اكدت الدراسات التي تتعلق بهذا الموضوع بان الاستثمار في التعليم له اثر كبير في تنمية الموارد البشرية ورفع كفاءتها وفاعليتها ، الامر الذي انعكس على ازدياد العوائد المالية والتي بدورها ستسهم من جديد في الاهتمام بهذه الموارد ورفع رفاهيتها وأداؤها ومن ثم تأثيرها الفاعل في التنمية الوطنية.

والجدير بالملاحظة ان الدراسات السابقة التي تم ذكرها لم تتطرق بشكل وافي ومركز عن واقع التعليم التقني او المهني في العراق وكذلك النظم والأساليب التدريبية المتبعة.

المحور الثاني : الاطار النظري للبحث

أولا : مفاهيم التنمية:

تباينت المدارس والنظم الفكرية باتجاهاتها الايديولوجية المختلفة في تحديد مفهوم التنمية منطلقة من المسلمات الفكرية لهذه المدارس ولكننا هنا سنناولها من جوانبها الاقتصادية وكما يأتي :

1. **مفهوم التنمية :** اذ يقصد بمفهوم التنمية في البلدان النامية ، تلك العملية التي تستهدف تغييرا جذريا شاملا ومخططا للعلاقات الاقتصادية القائمة في هيكل الاقتصاد الوطني المشوه وفي التركيب الطبقي للمجتمع لغرض بناء اقتصاد متوازن ومتطور باستمرار ، بالاعتماد على الامكانيات والقدرات الفعلية في الاقتصاد والمجتمع ، وتستند الى دور الدولة المهم في مجال التنمية البشرية والمشاركة الديمقراطية للجماهير في عملية التغيير الواسعة [4].
والتنمية هي عملية يزداد بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال مدة طويلة من الزمن يرافقها ارتفاع وتقدم في مستوى الرفاه الاجتماعي [5] .

2. **تنمية الموارد البشرية :** هي عملية زيادة المعارف والمهارات في المجتمع ، ويمكن وصفها من الناحية الاقتصادية "بانها تجميع رأس المال البشري واستثماره بصورة فعالة في تطوير النظام الاقتصادي" [6].
ومن اهم وسائل تنمية الموارد البشرية هي :
   أ. التعليم النظامي في انواعه المختلفة او اثناء الخدمة عن طريق برامج التدريب المنظمة او غير الشكلية في مؤسسات العمل وبرامج تعليم الكبار . زيادة معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم بجهودهم الشخصية عن طريق الاشتراك في دراسات المراسلة والاطلاع والتعليم من الاخرين بالاتصالات غير الشكلية ، وترتبط دوافع تطوير الذات بصورة
   ب. جهود الهيئات السياسية والاجتماعية والدينية والثقافية .
   ج. من خلال التطوير الذاتي ، اي سعي الافراد الى مباشرة بالقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع ، وبالحوافز الخاصة بالتدريب ، وباختيار مهنة من دون اخرى ، وبتعلم مهارات جديدة .
   د. هناك طريقة اخرى لتنمية الموارد البشرية ، وذلك عن طريق برامج محو الامية وتعليم الكبار ، والتعليم عن بعد .
   هـ. الجامعة المفتوحة .
   و. زيادة العناية بصحة العمال عن طريق تحسين البرامج الطبية وبرامج الصحة العامة ، وكذلك تحسين التغذية لانها تزيد من قدرة الناس على العمل سواء بالنسبة لعدد ساعات العمل اليومي او بالنسبة لمقدار العمل في اثناء حياة الفرد .

ومن خلال ما جرى ذكره نستنتج ان التنمية الوطنيه لا يمكن ان يكتب لها النجاح الا في إطار سياسات شاملة تقوم على ادارتها الدولة ، مع الاخذ بنظر الاعتبار الاستعانة بالقنوات الاخرى المتمثلة بالشركات والمنظمات الدولية من خلال اقامة مشاريع التعليم والتدريب المختلفة .

3. **التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية :** تعد التنمية الاقتصادية شرطا اساسيا للتنمية البشرية ، ولكنها غير كافية لتحقيقها ، فالتنمية الاقتصادية ما زالت تؤكد تغييرا كميا ونوعيا في المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط الدخل الفردي والادخار والاستهلاك والاستثمار والموازين الاقتصادية والبرامج والسياسات الاقتصادية اللازمة للاستقرار والنمو الاقتصادي [7].

ومن هنا يتضح لنا بأن القناة الاساسية في التنمية البشرية هي التعليم والاستثمار فيه لغرض تحقيق اهداف التنمية المنشودة في اطار تنوع المهارات وزيادة التخصصات التقنيه والمهنية لغرض استثمارها في تحقيق تنمية وطنيه شاملة.

ثانيا : رأس المال والاستثمار في الموارد البشرية

ان تعريف رأس المال كما يراه (سيمون كوزنتس) لا يقتصر على انه المعدات والآلات والمكائن التي تستعمل لزيادة الطاقة الانتاجية من اجل النمو الاقتصادي ، لان ذلك يعني تعبير ضيق الحدود ، اذ ان رأس المال يجب ان يشمل جميع السلع التي توجد عند المستهلكين وجميع الموارد الاخرى التي يمكن الاستفادة منها بجعل المجتمع اكثر قابلية لاستيعاب عملية التطور والنمو ، كالتعليم والتدريب اللذين يؤديان الى رفع كفاءة القوى العاملة .

ان مفهوم رأس المال ووفقا للتعريف اعلاه ينقسم من حيث طبيعة تكوينه الى نوعين رئيسين هما ، رأس المال المادي ورأس المال البشري :

أ. **رأس المال المادي :** المفهوم التقليدي لرأس المال المادي ينصرف الى انه (اداة الانتاج التي لا تستخدم لأغراض الاستهلاك المباشر ، وإنما للمساهمة في انتاج سلع اخرى) .

أما المفهوم الحديث لرأس المال المادي فهو (مجموع القيم والثروة الموجودة في لحظة معينة من الزمن) [8] وهو تعريف يأخذ بنظر الاعتبار المدة الزمنية ، وهو مهم جدا" لقياس حجم رأس المال المادي.

ب. **رأس المال البشري :** عرفة بعض الاقتصاديين بأنه ((قيمة الدخل المكتسب المحتمل المتجسد في الافراد)) [9]. ذلك لان الافراد والمجتمع الذي يخصص جزءا" من دخل الفرد او الدخل القومي لكي يكتسب الناس عن طريق التعليم مهارات ومعارف نافعة ، وهذان يمثلان نوعا" من رأس المال .

إن فكرة رأس المال البشري يمكن استخدامها لمقارنة العوائد المتوقعة من الاستثمار في التعليم مع الاستثمارات الاخرى ،فضلا عن ذلك انه يمكن استخدامها للمفاضلة في تخصيص الموارد المتاحة وتوجيهها نحو الانواع المختلفة من التعليم وحسب العوائد المتوقعة من هذه الاستثمارات ، وكذلك المقارنة بين التعليم النظامي والتدريب اثناء العمل او التعليم الخارجي من خلال العمل [10].

ومن هذا يتبين لنا ان رأس المال يؤدي دورا مهما في الاستثمار في التعليم بشكل عام والتعليم المهني بشكل خاص حيث يمثل عنصرا مهما في تطوير المهارات والمعارف المختلفة والذي سيؤدي الى زيادة الانتاج والمساهمة الفاعلة في التنمية البشرية والاقتصادية.

ثالثا : تنمية الموارد البشرية ودالة الإنتاج من التعليم

اجمع الاقتصاديون على تعريف الإنتاج بانه (خلق القيمة او زيادتها) وبالإمكان النظر الى التعليم كأي صناعة منتجة وتطبيق بعض المبادئ البسيطة لنظرية الإنتاج ، فالإنتاج من التعليم يتألف من الافراد المتدربين والمتعلمين ،

ولأغراض التخطيط فإن التعليم مثل بقية القطاعات الإنتاجية يُقَوَم عن طريق كفاءة عملياته في الوصول الى أهداف التنمية ، واضمنُها الوصول الى اهداف التعليم والمساهمة في انجاز الاهداف المرسومة له ،ولغرض التعرف على دالة الانتاج في قطاع التعليم نستعين بالشكل (1) وهو مطبق على نشاط التعليم ، ويقاس انتاج التعليم على المحور العمودي من خلال عدد الطلبة الذين يجتازون الامتحانات بمعيار معطى او معروف ومربح استنادا الى عدد سنوات التدريب ونوعه ، اما على المحور الافقي فإننا نقيس عناصر الإنتاج وعوامله في التعليم ، أي عناصر الإنتاج المتغيرة ، وهي الطلبة في بداية المرحلة الدراسية وكذلك عناصر الإنتاج الثابتة التي تشمل القاعات الدراسية والمدرسين والمدربين ، حيث يعد النقص في عددهم من اهم المشاكل التي تواجه الجهود المبذولة للتعجيل في توسيع الانظمة التعليمية في معظم البلدان النامية [11].

ان الايرادات يمكن قياسها بعدد الطلبة الذين يجتازون الامتحانات بمعايير معينة يمكن توقع ازديادها بمعدل متزايد كلما ارتفع عدد الطلبة الى نقطة (M) وبعد تلك النقطة فان الايرادات سترتفع بمعدل متناقص وتصبح صفرا من نقطة (T) وبعدها حيث تبدأ بالانخفاض .

ان نقطة الموارد العظمى نقطة (A) وهي نقطة تناقص معدل الايرادات ، اذ ان الايرادات الحدية لعناصر الإنتاج المتمثلة بقاعات الدراسة والتدريسيين سالبة لحد نقطة (A) ، وهذا يعني ان الجهود المبذولة لاستعمال جميع القاعات الدراسية وكافة المدرسين مع عدد قليل من الطلبة ، مما يعني ان الطلبة سيتحركون من قاعة الى اخرى ومن مدرس الى آخر مع وقت قليل للتعليم .

لكن اذا كان عرض الطلبة صغيرا فإن الوضع سيكون أكثر كفاءة اذا تم نقل بعض المدرسين وقاعات الدراسة الى استخدامات اخرى ، وبعد نقطة (T) فان الايرادات الحدية للاعداد الجديدة من الطلبة ستكون سالبة ، وهذا يعني ان قاعات الدراسة ستكون مزدوجة ومعدل عدد الطلبة لكل مدرس سيبقى عاليا ، اذ ان عدد الذين يجتازون الامتحان بمعايير ثابتة ستنخفض فعلا كلما تم قبول طلبة جدد .

ان عدد الطلبة المقبولين بعد نقطة (A) ونقطة (T) تمثل التشغيل الكفوء لنظام التعليم بمستوى معين من خزين رأس المال التعليمي .

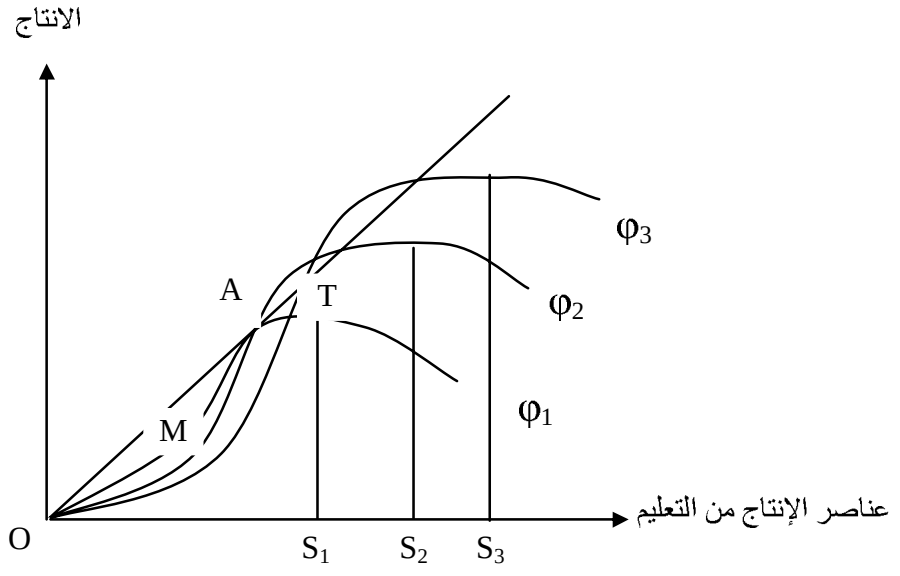

المصدر : القريشي ،محمد صالح وآخرون ، تطور مراحل التعليم واثره في التنمية الاقتصادية مع التركيز على العراق للفترة 1960–1980 ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد 2 ، 1989 ، ص110

شكل (1): يوضح دالة الإنتاج لقطاع التعليم

ولابد من الاشارة الى ان دالة الإنتاج تعبر عن العلاقة الفنية او التقنية التي تؤشر لنا الكمية العظمى من الإنتاج التي يمكن انتاجها من استخدام منظومة مؤلفة من عدة عناصر ، وهذه الدالة تربط بين عناصر الإنتاج والإنتاج ، وان دالة الإنتاج ممكنة التطبيق على الاقتصاد الوطني برمته ، ويمكن ان تكتب بالصيغة الاتية :

$$y = f (L , K)$$

حيث ان :

y = الإنتاج الحقيقي (كمية السلع المنتجة)

L = عدد العمال المستخدمين

K = خزين رأس المال

ويتجسد دور التعليم في امكانية زيادة الإنتاج برفع المستوى التقني للعملية الانتاجية وذلك بالابقاء على عناصر الإنتاج الاخرى ذاتها ، وبالعكس فإن تحقيق زيادة في الإنتاج بالابقاء على المستوى التقني السابق للعملية الانتاجية لا يمكن ان تتم الا عن طريق زيادة قيمة العمل ووسائل الإنتاج ، ويقصد بالمستوى التقني للعملية الانتاجية ، ثقافة الفرد العامل ومهارته الانتاجية واسلوب تنظيم الإنتاج المتبع (تقنية الإنتاج المتبعة) وطريقة الإنتاج ومواصفات مواد العمل وتصاميم المنتجات النهائية [12].

ولابد ان نشير هنا الى ان تنمية الموارد البشرية من خلال قنوات التعليم المختلفة ومنها التعليم والتدريب التقني والمهني ، ستؤدي الى تحقيق انتاجية عالية فيما لو زجّ المتعلمين في دراسات تنسجم مع تكوينهم النفسي والاجتماعي ، ومن ثم تحقيق اقصى مردود اقتصادي ، ولابد من الاشارة هنا الى ان عدم ملائمة الاختصاصات التعليمية مع حاجات التنمية اولا ومع رغبات وميول المتعلمين ثانيا سيؤدي الى اختلال في بنية التعليم ، ومن ثم انخفاض انتاجيته من خلال ممارسة الخريجين اعمال ليست في اختصاصهم مما يضعف من مساهمتهم الفاعله في التنمية الوطنية .

رابعا : دور الاستثمار في التعليم التقني والمهني وانعكاسه على التنمية الوطنية

ان دور الاستثمار في التربيه والتعليم وانعكاساته على التنمية الوطنيه قد احتل حيزا كبيرا في تاريخ الفكر الاقتصادي ، وان المدارس الاقتصادية بدءاً من المدرسة الكلاسيكية قد ناقشت هذا الموضوع بإسهاب ، حيث تطرق آدم سميث الى بعض القضايا من قبيل هل تتحمل الدولة نفقات التعليم ام يتحملها الافراد الذين يتلقون التعليم ؟ وقد عزى ادم سميث الذكاء الحاد والعادات الفاضلة المتسمة بالنظام للشعب الاسكتلندي الى الانتشار الواسع والمبكر للتعليم بينهم " الامر الذي جعله يشير الى اهمية التعليم ويدعو الى ضرورة الاهتمام به باعتباره المجال الذي يمنع فساد الطبقة ألعاملة ومن ثم يعمل على المساهمة كعنصر فاعل في الاستقرار السياسي والاجتماعي ، وأكد على ان النفقات المخصصة للتعليم ستؤدي الى تكوين رأس المال الذي سماه (رأس المال الدائم) المتمثل بالمعرفة والعلم وكيفية استخدامها من قبل الانسان ،وبين المنافع الاقتصادية المترتبة على التعليم سواء للأفراد او الدولة ، اذ ان الاموال الموجهة للتعليم ستسهم في تكوين رأس المال المتكون من المعرفة والمهارة اللتان يجنيهما الفرد من التعليم حيث ستكون جزءا من ثروته الخاصة فضلا عن كونهما جزءا من ثروة المجتمع ، ورأى ايضا ان الدخل القومي يعتمد في تكوينه على حجم التشغيل (حجم القوى العاملة) في قطاع الإنتاج المادي وعلى انتاجية عمل هذه القوى العاملة .

وهكذا يساوي آدم سميث المهارة بالعوامل الاخرى التي تدخل في العملية الانتاجية كرأس المال والآلات والأدوات التكنيكية والمباني ، ويرى ان الاستثمار في مجال التعليم هو استثمار لا يختلف عن الاستثمار في مجال العوامل الاخرى التي تدخل في العملية الانتاجية كالاستثمار في مجال شراء الالات والأدوات الضرورية لعملية الإنتاج ، ويرى ايضا ان توجيه النفقات للنشاطات التعليمية مسالة ضرورية لزيادة فاعلية القوى العاملة ، وان الافراد كلما كانوا في مستوى اعلى من التعليم ازدادت امكاناتهم في العمل المبدع ، وازدادت امكاناتهم في السيطرة بصورة افضل على الثروات ألطبيعية.

وكذلك حاول (وليم بتي) قياس قيمة رأس المال البشري ، وبين ان مردود الاستثمار الى رأس المال البشري كان عاليا جدا وطالب الاقتصاديين من بعده بضرورة تخصيص رؤوس الاموال الكبيرة للتعليم [13] .

ان الاهمية البالغة لتنمية الموارد البشرية ، لابد ان تدعو الى ضرورة اعتبار رأس المال البشري كعامل مكمل لرأس المال المادي ولا يقل عنه اهمية في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية اذا لم يكن هو الاساس في العملية باعتباره العنصر الأول ، ولم يعد بالإمكان ان يظل مفهوم رأس المال قاصرا على سلع الإنتاج المادية كما تراه بعض تيارات الفكر الاقتصادي الحديث ، ذلك الاتجاه الذي عضده (كينز) ابان الازمة الاقتصادية العالمية في ثلاثينات القرن الماضي بكتابه (النظرية العامة) الذي أشار فيه الى ان رأس المال المادي هو من اهم مجالات الانطلاق في التنمية الاقتصادية ، وان الاستثمار في رؤوس الاموال الثابتة هو المتغير الارتكازي في النظام الاقتصادي [14].

لقد اشار خبراء منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية الى ان التعليم بجانب توسيعه للافق وإعداد الشخص في المجتمع وقيامه بالمسؤوليات المدنية ، يكاد يعتبر اساسا ضروريا لجميع المهن الصناعية المعاصرة[15].

والتعليم لما يمتاز به من عمومية ورسمية ونظامية سيتأثر بأهمية استثنائية تجعل اثره في تنمية الموارد البشرية اكثر فاعلية وشمول ، الامر الذي يفسر التوجه الواسع والاندفاع العظيم للتعليم لا سيما في البلاد الاحدث في مجال التنمية والمتمثل في زيادة الطلب عليه بدرجة لم تحدث على أي شيء عرف من قبل لا سيما في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية ، حيث نما ابان تلك المدة مبدأ (شعبية التعليم) مما جعله ليس محض شيء مرغوب لذاته او وسيلة ترفيهية وامتياز ومفاخرة تمارسها وتتمتع بها الطبقات والشرائح الاجتماعية الموسرة ، انما عُدّ ايضا شرطا ضروريا للكرامة الإنسانية اضافة الى كونه أداة فعالة لتحفيز النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الانتاجية للقوى العاملة من خلال تحسينه لنوعية العمل[16].

لذلك فإن زيادات الإنتاج التي تحققت في الدول الغربية كانت كبيرة لا يمكن تفسيرها الا من خلال دور التعليم وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري ، اذ ان العلاقة بين زيادة الاستثمار في رأس المال المادي وبين زيادة الإنتاج المتحقق تعتمد على مدى الكفاءة التي يتم بها استخدام رأس المال المادي ذاته ، وان ابرز العوامل التي تؤثر في هذه الكفاءة تعتمد على كفاءة ومهارة اليد العاملة بمختلف انماطها .

اما في الظروف الحالية فبسبب التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل تتزايد وبشكل ملح ومستمر ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية اهمية زيادة الإنتاج وتطويره بالاعتماد على النهوض المباشر وغير المباشر للمعارف المهنية وتوافر عناصر العمل ، فمن خلال التعليم يمكن تعبئة العقول ومن ثم يتسنى للجهاز الاقتصادي زيادة عرض العمل الفعال بمقدار كبير جدا مما يفضي الى زيادة انتاجية العمل وما يتبعها من اثار ايجابية على الواقع الاقتصادي مثل زيادة مستوى استهلاك الفرد وتطور مستواه المادي والثقافي .

ان مجموعة النتائج الاقتصادية الايجابية لعملية الانفاق على التعليم او الاستثمار البشري عن طريق التعليم والتدريب والتأهيل لا تنحصر في كونها تكثيفا للثروة القومية فحسب بل تعتبر عاملا حاسما في كسب الزمن لاختصار فترة التخلف الحضاري ، الامر الذي جعل متوسط ما تنفقه البلدان النامية على التعليم والاستثمار البشري يرتفع ليصل الى (5%) من

دخلها القومي ، وهذه النتائج يمكن تقديرها من خلال مجموعة من المؤشرات ، حيث يشير خبراء الاقتصاد الى ان انتاجية العامل الامي ترتفع بنسبة (30%) بعد عام واحد من الدراسة الابتدائية وحوالي (320%) بعد دراسة مدتها (13) سنة(وهي تتمثل في التعليم الثانوي والمهني والتقني) و (600%) بعد الدراسة الجامعية [17].

المحور الثالث : نظم وأساليب التدريب التقني والمهني في العراق

أولا : أهمية التدريب :

يعد التدريب احد المصادر المهمة في تكوين المهارات وتنميتها ، لان الهدف الاساسي من التدريب هو تزويد الطلبة بالمهارات اللازمة لرفع قدراتهم على اداء النشاطات الاقتصادية المختلفة بكفاءة ، لذلك فإن التدريب يمكن ان يسهم اسهاما هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة انتاجية العمل الناجمة عن تحسين نوعية القوى العاملة .

ان اهمية التدريب تتأتى من كونه يكمل دور التعليم في تكوين المهارات وتنميتها ، وان كليهما يستهدف توفير القوى العاملة المزودة بالمهارات اللازمة لتلبية احتياجات النشاطات الاقتصادية المختلفة ، وان الحاجة للتدريب تنشأ عن ظروف التطور العلمي والتكنولوجي التي تستدعي تكوين مهارات جديدة تتماشى وهذا التطور ، وتكييف المهارات الموجودة التي يقل الطلب عليها بفعل هذا التطور لتتلائم معه ، فضلاً عن تنمية مهارات العاملين.

ان النتائج والغايات المحددة مسبقا والتي يستهدف التدريب الوصول اليها من خلال توظيف عملياتها تتنوع بين زيادة مهارات الافراد وتعديل سلوكهم الى تغيير افكار وتصحيح معلومات .

واستنادا الى اهمية التدريب من الناحية الاقتصادية ، فقد تمت معاملة التدريب على اساس انه نوع من انواع الاستثمار ، ولا يختلف عنه ويتم النظر اليه من خلال المقارنة بين الانفاق والعوائد في الحاضر والمستقبل ، ويكون مربحا اذا تم رفع العوائد في المستقبل بشكل كاف او تخفيض الانفاق في المستقبل.

ان نظم وأساليب التدريب في المعاهد التقنيه والمدارس المهنية في العراق تعمل على اعداد الكوادر الوسطية الماهرة من اجل الدخول بشكل حاسم في عصر التطور الاقتصادي والتقني في كل الميادين ، لذا فان هذا النوع من التعليم اعتمد خطط دراسية تبعا لفروعه واختصاصاته المختلفة اذ توجد مواد دراسية اكاديمية الى جانب المواد الدراسية التخصصية لكل فرع ، وهي المواد التي تعني بالتدريب العملي .

ويعد التدريب الصيفي اثناء العطلة الصيفية من الشروط التي يجب ان يلتزم بها الطالب اذ يعد جزءا مكملا لدراسته العملية ، والطالب الذي لا يتدرب في هذه العطلة يعتبر تعليمه ناقصا ولا يمنح شهادة التخرج الا اذا التزم بهذا الشرط.

ثانيا : أهداف التدريب :

من الاهداف الرئيسة للتدريب الصيفي هي :

1. تضييق الفجوة بين المناهج النظرية والتطبيق الميداني لبعض الاختصاصات ، لان الساعات التدريبية اثناء السنة الدراسية لا تكفي لتدريب الطالب ، لذا فان التدريب الصيفي يسمح باداء التطبيق العملي المطلوب بإتقان وكفاءة تساعد على تقليص المسافة لاستيعاب مضمون استخدام المعدات والآلات الانتاجية اذ يساعد ذلك على تطور كفاءة الطالب العملية .

2. تهيئة الكوادر التقنيه والمهنية لغرض الاندماج في العمل وغرس حب العمل وروح التعاون والعمل الجماعي في نفوس الطلبة .
3. ان التدريب الصيفي في المعامل على المعدات الانتاجية الضخمة يقلل من الخوف والتردد او التهيب من التعامل مع الاجهزة والمعدات الموجودة في المؤسسات الإنتاجية فضلاً عن تكوين قدرة لدى المتدربين في التعامل السليم مع العاملين معهم في حقل العمل والإنتاج وضبط النفس والثقة عند المساهمة في العملية الانتاجية .
4. تساعد عملية التدريب الصيفي على تقويم المناهج الدراسية (النظرية والعملية) وطرائق التدريس والبرامج الدراسية ، وهذا يساعد المعاهد الفنيه والمدارس المهنية بشكل اكبر لمواكبة التطور التكنولوجي الحاصل في حقل ادارة العمل والإنتاج ، فضلاً عن ان اطلاع المتدربين على التطور التكنولوجي والخدمي والإداري سيؤدي الى تحفيزهم وتطوير قابلياتهم المهنية.
5. ان التدريب من المهام الرئيسة التي اضطلع بها التعليم التقني والمهني ، اذ اخذ على عاتقه تزويد الطلبة بالمهارات الضرورية التي سيمتهنونها في المستقبل وإعدادهم ليكونوا عمالا مهرة قادرين على تحمل مسؤولياتهم الفنية .

ونستطيع القول بان برامج التدريب العام في المعاهد والمدارس المهنية حققت اهدافها الى حد ما داخل الورش والحقول المدرسية ، إلا ان التدريب الصيفي الذي هو جزء من مستلزمات التدريب والتخرج ، فإنه لم يحقق الاهداف الخاصة به ، نظرا للمشاكل والمعوقات التي واجهها ومنها :

أ- ان مدراء المعامل كانوا يرفضون تسليم هؤلاء المتدربين مهمات رئيسة حرصا منهم على سلامة الإنتاج ، لذلك كانت مهمة الطالب مقتصرة على المراقبة بدلا من العمل .

ب- ان وجود الطلبة مع عمال اقل تعلما منهم لكنهم في الوقت نفسه اكفأ منهم بسبب خبرتهم العملية وهم الذين سيدربونهم ، مما يولد شعورا بالنقص لدى الطلبة ويقلل من ثقتهم بقدراتهم .

ت- اكتظاظ المنشآت بالطلبة المتدربين مما يؤثر على عملية الإنتاج بسبب عدم التنسيق مع هذه المنشآت بالشكل المطلوب فضلاً عن شعور الطالب المتدرب بأنه ضيف ثقيل على المنشآت التي يتدرب فيها .

ث- اشغال العمال في المنشآت من قبل الطلبة المتدربين مما يؤثر على انجاز اعمالهم .

ج- ارتفاع نسبة الهدر في التدريب الصيفي بسبب ضياع قسم كبير من مدة التدريب الصيفي بدون فائدة تذكر على الطالب المتدرب .

ح- عدم وجود حوافز مادية للطلبة المتدربين .

خ- صعوبة الانتقال الى مكان التدريب .

د- عدم وجود جهة مختصة في المنشأة تتولى عملية التدريب الصيفي للطلبة.

ويمكن ملاحظة موقع التعليم التقني والمهني في السلم التعليمي في العراق من خلال المخطط (1).

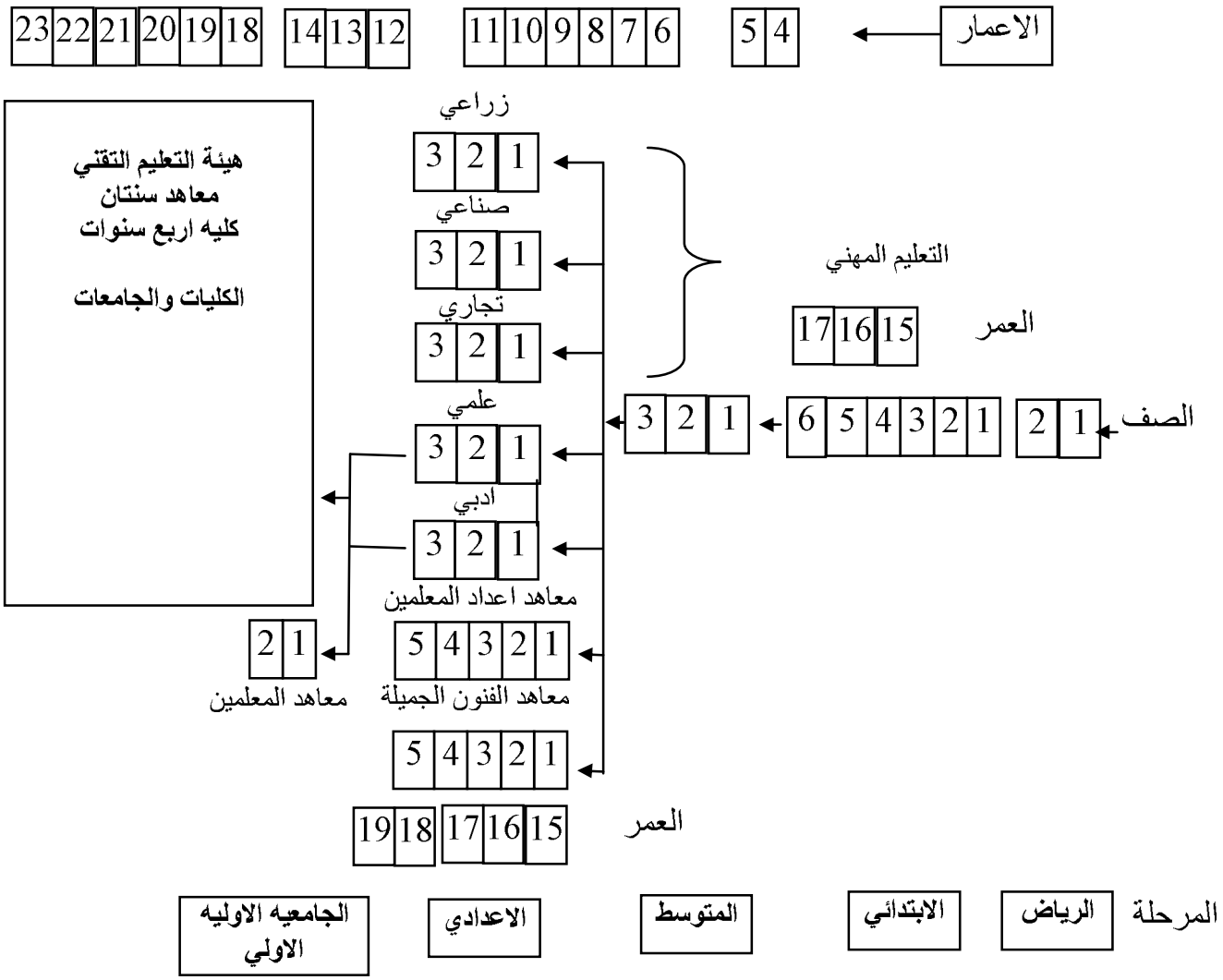

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي مسح التعليم في العراق،بغداد 2002

مخطط (1) : موقع التعليم التقني والمهني في مراحل السلم التعليمي في العراق

وبناءا على ماتقدم ، فأن التعليم والتدريب التقني والمهني بحاجه ماسه الى تخطيط علمي ناجح ليساهم في تطور الاقتصاد الذي لازال في مراحله الاولى من البناء ، فضلا عن ان الارتقاء بهذا النوع من التعليم سيساهم حتما في نجاح عملية التنمية الوطنيه خاصة وان العراق مقبل الان وفي السنوات القادمة على اعادة بناء شامله لجميع القطاعات الاقتصادية بمساهمة الاستثمار المحلي او الاجنبي مما يؤدي الى الحاجه الماسه الى ايدي عامله تقنيه ومهنيه لتشارك في عمليات الاعمار والإنتاج .

المحور الرابع : الجانب التطبيقي (الشركة العامة للاطارات في النجف انموذجا)

أولا : دور التعليم التقني والمهني في زيادة الإنتاج

كان لمخرجات التعليم التقني والمهني دور بارز في زيادة الإنتاج في المعامل والشركات ، اذ كانوا يشكلون العدد الاكبر في تصنيف القوى العاملة في هذه الشركات .

ومن خلال الزيارات الميدانية لبعض الشركات لوحظ ان خريجي التعليم التقني والمهني يشكلون النسبة الاكبر من تعداد القوى العاملة المشاركين في العملية الانتاجية في هذه الشركات ، فضلاً عن الدور الذي قدمه هذا النوع من التعليم في عملية التعشيق مع الشركات والمصانع لسد جزء من حاجتها من المواد المصنعة ونصف المصنعة لقطع الغيار لدفع عجلة التنمية الوطنية وبما يحقق استفادة مادية وعلمية للقائمين بها .

ومن الشركات التي تم زيارتها كنموذج للاطلاع على دور التعليم التقني والمهني في زيادة الإنتاج هي **الشركة العامة لصناعة الاطارات في النجف :**

انشأت هذه الشركة عام 1991 وبدأ الإنتاج فيها عام 1993 ، ومن خلال الجدول (1) نلاحظ ما يأتي :

أ. في عام 1993 شكل عدد المهندسين نسبة (24.2%) ، بينما كان عدد الفنيين والمهنيين يشكل نسبة قدرها (72.2%) وآخرون (3.6%) ، ثم ارتفعت نسبة الفنيين والمهنيين العاملين بنسبة (72.7) عام 1994 بينما انخفضت نسبة المهندسين الى (23.7) ، وفي عام 1995 ارتفعت نسبة العاملين من الفنيين والمهنيين الى (72.8) بينما انخفضت نسبة المهندسين الى (23.5) والسبب يعود الى زيادة الطلب على الانتاج ، وفي الاعوام 2000 ، 2003 ، ارتفعت نسبة العاملين من الفنيين والمهنيين في هذه الشركة الى (73.2) ،(73.4) على الترتيب،اذ كانت النسبة في اعداد المهندسين قليلة جدا ومتناقصة في نفس السنوات اعلاه قياسا للنسب المتزايدة في اعداد العاملين من الفنيين والمهنيين ,أما في الاعوام 2005 ،2010،2012،ارتفعت نسبة العاملين من خريجي المعاهد الفنية والتعليم المهني الى (73.7)،(74.0)،(74.3) على التوالي , والسبب يعود الى عودة المفصولين الى الوظيفة فيما انخفض الانتاج بعد 2003 بسبب اغراق السوق المحليه من الانتاج الاجنبي وبأسعار أقل من أسعار الانتاج الوطني ،الامر الذي ادى الى ارتفاع تكاليف الانتاج بسبب الخزن وازدياد عدد العاملين وعدم تصريف الانتاج وانقطاع التيار الكهربائي مما دعا الى غلق أو توقف بعض الخطوط الانتاجية.

ب. نستنتج من ذلك ان لخريجي التعليم التقني والمهني دور كبير في زيادة الإنتاج في هذه الشركة وقد تبين ذلك من خلال اللقاء مع عدد من المسؤولين والعاملين والاستماع الى ارائهم اذ اتضح ان العاملين اكتسبوا مهارات جديدة اضافة الى خبرتهم البسيطة في مجال اختصاصاتهم اثناء الدراسة ، وان التوسع في الشركة يحتاج الى عدد متزايد من العاملين الفنيين والمهنيين لكونهم يشكلون الكوادر الوسطية المهمة الذين تعتمد عليهم الشركة في زيادة الإنتاج ، وان هذا لا يعني انتفاء الحاجة الى الكادر الهندسي الذي يؤدي دوراً مهماً في توجيه العملية الانتاجية ، اخذين بنظر الاعتبار عناصر الانتاج الاخرى المكملة لعملية الانتاج (رأس المال ، المستوى الفني للإنتاج ، .. الخ) .

جدول (1): القوى العاملة في الشركة العامة لصناعة الاطارات في النجف للمدة 1993–2012 (%)

السنة	المهندسون	الفنيون والمهنيون	آخرون
1993	24.2	72.2	3.6
1994	23.7	72.7	3.6
1995	23.5	72.8	3.7
2000	23.0	73.2	3.8
2003	22.7	73.4	3.9
2005	22.5	73.7	3.8
2010	22.2	74.0	3.8
2012	22.0	74.3	3.7

المصدر : الشركة العامة لصناعة الاطارات في النجف ، احصاءات مستمدة مباشرة من قسم التخطيط.

*اخرون : هم العاملون في امور كتابية وخدمية .

ثانيا : دور التعليم التقني والمهني في عملية التعشيق مع الشركات والمصانع وانعكاس ذلك على التنمية

أدى التعليم التقني والمهني دور كبير في مجال التعشيق بين طلبة المعاهد التقنيه والمدارس المهنية والمعامل لإنجاز بعض الاعمال التي تحتاجها تلك المعامل بما يرتب استفادة مادية وعلمية وتطبيقية للطلبة والمدرسين ، وتلبية حاجة تلك المعامل والشركات من المواد الاحتياطية التي يتم تصنيعها في لاعداديات المهنية والمعاهد التقنية ، من دون اللجوء الى الاستيراد من خارج العراق، فان ذلك ادى الى تكوين قاعدة من المعلومات ادت الى زيادة مهارة الطلبة والمدرسين اذ اصبح واضحا لديهم العمل بأنواعه وفوائده الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والمادية في ظرف خاص عاشه العراق جراء الحصار الاقتصادي عليه ،فضلا عن ان التعشيق ادى الى التوسع في الجانب المعرفي والاطلاع على المجالات المهنية المختلفة عن طريق الزيارات الميدانية للمصانع والشركات الانتاجية والإلمام في مشروعات العمل والإنتاج بقصد خلق روح الاحترام للعمل وتعزيز روح التعاون واستيعاب التقنية بشكل جيد وذلك في اطار الاهتمام بالموارد البشرية واستخدامها الجيد للتكنولوجيا ، اذ ادت هذه التجربة الى زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته ، واستثمار الموارد بشكل علمي مدروس ، ادى هذا الى تبلور مفاهيم اقتصادية لم يعنى بها من قبل ، إلا انها اصبحت ذات شأن لأنها تتصل بمشروعات تستهدف دعم الطلبة والهيئات التدريسية والهندسية والفنية للاندماج في مواقع العمل وممارسة العملية الإنتاجية اذ تتبلور شخصية الطالب من خلال الاحتكاك المباشر في المعامل والمصانع وتحقيق فوائد متعددة لكل الاطراف المساهمة في العمل .

وكان الهدف من ذلك هو تطوير المجالات النظرية والتدريسية في المعاهد والاعداديات المهنية وإيجاد مسارات جديدة باستخدام الوسائل التعليمية الحديثة في التدريب والإنتاج والتعاون مع دوائر الدولة والقطاع الخاص في توفير منتجات السوق من خلال استثمار الامكانات المتوفرة في هذا النوع من التعليم ودعم العاملين فيها من خلال تطبيق قرار (78) لسنة 1997 والذي يتعلق بالمشاريع الانتاجية وادارتها وتوزيع الارباح المتحققة على المشتركين فيها ، وقد ترجم هذا الهدف الى واقع عملي باستثمار الموجودات من خلال تنفيذ العديد من المشاريع الانتاجية والتي ساهمت في رفد السوق بمنتجات متنوعة وتحقيق فائدة تدريبية كبيرة لطلبتها فضلاً عن المردود المادي الذي يعود عليهم ،وكان هذا الفعل له دور مهم في التنمية الوطنية .

وتتضح اهمية التعشيق في تجهيز الشركات بما تحتاجه من مستلزمات الاستمرار في العملية الانتاجية خلال مدة الحصار الاقتصادي ، اذ كانت تلك الشركات تعاني من نقص كبير في المواد الاحتياطية اللازمة للاستمرار في الإنتاج ، مع العلم ان التعامل يتم بالعملة المحلية، اذ أدى ذلك الى توفير مبالغ كبيره من العملات الصعبة فيما لو استوردت هذه المواد من خارج العراق ، وهذه عودة الى سياسة احلال الواردات التي اتبعتها بعض البلدان النامية ومنها العراق خلال العقود الماضية.

اما الصعوبات التي واجهت تجربة التعشيق فهي :

1- قلة المكائن والعدد فضلاً عن قدمها وكثرة الاعطال فيها .
2- صعوبة الحصول على المواد الاولية اللازمة للإنتاج من السوق المحلية بسبب الحصار .
3- انقطاع التيار الكهربائي لمدة طويلة مما يؤدي الى تأخير تنفيذ العقود .
4- التقيد بتعليمات الشراء الروتينية ، الامر الذي يؤدي الى تأخير العمل وفرض غرامات تأخيرية ومن ثم انعكس على انخفاض الارباح الموزعة .

اما الجوانب الايجابية لتجربة التعشيق فيمكن ايجازها بما يأتي :

1- كونت حالة من الابداع وتنمية المهارات لدى الطلبة والمدرسين وحفزت لديهم حب العمل مما ادى الى زيادة الإنتاج كما ونوعا .
2- شجعت التجربة منتسبي التعليم التقني والمهني على تصليح المكائن والمعدات مما اضاف لها عمرا انتاجيا جديدا .
3- شجع الطلبة والمدرسين على الالتزام بالدوام ، وازدادت الثقة بالنفس اذ اثبتوا جدارة وكفاءة عالية في الإنتاج وحسن الاداء .
4- ادت هذه التجربة الى ارتفاع المستوى العلمي والتدريبي للطلبة .
5- اقبال الطلبة للتقديم على المعاهد والاعداديات المهنية بعد ان واجهت عزوف عدد كبير منهم اثناء مدة الحصار الاقتصادي على العراق .
6- سد حاجة السوق المحلية من المواد الاحتياطية ولو بشكل جزئي اذ ساعد ذلك على الاستمرار في العملية الانتاجية.
7- توفير العملات الصعبة التي كانت تذهب لاستيراد هذه المواد من خارج العراق .

ولابد من القول الى ان تجربة التعشيق يمكن ان تعوض عن التدريب الصيفي المفروض على الطلبة ، لان هذه التجربة فيها ايجابيات تم ذكرها لا تتوافر في التدريب الصيفي الذي اصبح غير مجدي اقتصاديا للطلبة ، فهو مضيعة للوقت في الدوائر التي توزع الطلبة المتدربين على امور تدريبية لا تتعلق باختصاصاتهم ، مما يؤدي الى عدم الاستفادة من هذا التدريب في رفع المهارات اللازمة للطلبة .

ويرى الباحث بأن العوده الى العمل بهذه التجربة التي الغيت بعد تغيير النظام عام 2003 ستؤدي الى التسريع في عملية التنمية الوطنيه ،خاصة في الظروف الحاليه التي يعيشها العراق الان للمساهمة في البناء والاعمار وسد حاجة السوق المحليه بدلا من استيرادها بالعملة الاجنبية ،فضلا عن انعكاساتها الايجابية ماديا ومعنويا وعلميا على المدرسين والمدربين والطلبة.

المحور الخامس : الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

تفيد النتائج المستخلصة من هذه الدراسة الى ما يأتي :

1- ان الاستثمار في قطاع التعليم بشكل عام والتعليم التقني والمهني بشكل خاص يعد من اهم الاستثمارات التي تساهم في تنمية الموارد البشرية وتحسين مستوى انتاجيتها.

2- يعد التدريب المرافق للتعليم والتدريب التقني والمهني احد المصادر المهمة في تكوين المهارات وتنميتها ، وانه يسهم اسهاما كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال زيادة انتاجية العمل الناجمة عن تحسين نوعية القوى العاملة ، وان اهمية التدريب تتأتى من كونه يكمل دور التعليم في تنمية الموارد البشرية اللازمة لتلبية احتياجات النشاطات الاقتصادية المختلفة .

3- اتاحت تجربة تعشيق العمل بين الطلبة والهيئات التدريسية ، من جهة والشركات ودوائر الدولة من جهة اخرى الفرصة امام الطلبة والكوادر التدريسية والهندسية والفنية من خلال الاحتكاك المباشر في المعامل والمصانع لتحقيق فوائد متعددة (مادية ، علمية ، اقتصادية ، عملية) لكل الاطراف المساهمة في العمل .

4- كان للتعليم والتدريب التقني والمهني تأثير واضح على اعداد القوى العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية وان مخرجات التعليم التقني والمهني تمثل الموارد البشرية الماهرة التي تؤثر في حجم القوى العاملة المساهمة في هذه القطاعات .

5- ان حاجة العراق المستقبلية للعمال الماهرين والفنيين ستكون كبيرة بسبب ما لحق بالبنية التحتية من تدمير خلال العقود الثلاثة الاخيرة الامر الذي يستوجب ان تكون لمخرجات التعليم التقني والمهني دور واضح وفاعل في عملية البناء ، وان ذلك يتطلب اجراءات عديدة منها ديمغرافية واقتصادية .

6- ان حجم الفئة السكانية في سن التعليم ستستمر وبوتائر عالية ، لكون المجتمع العراقي هو مجتمع فتي الامر الذي يتطلب اسنادا وخدمات تعليمية وامور اخرى تتعلق بتنمية الموارد البشرية .

7- ان التوسع في التعليم التقني والمهني بشكل خاص والتعليم بشكل عام لا يزال مطلوبا ، فسوق العمل بحاجة الى تقنيين وعمال ماهرين في الامد القصير والبعيد ، ولان كلف هذا التوسع كبيرة ، فان الدولة ينبغي ان تستمر في ان تكون العنصر الاساس فيه ، ويمكن للقطاع الخاص من المشاركة في النشاط من خلال اقامة مؤسسات التدريب المهني،الا ان العمود الفقري للنشاط (اي التعليم التقني والمهني) يجب ان يكون للدولة وأجهزتها المختصة .

8- تؤدي المنظمات والوكالات الدولية دورا بارزا في النهوض في تحسين وتطوير برامج التعليم والتدريب التقني والمهني بما يؤمن التغيير في احتياجات سوق العمل ، من خلال دعم القدرات الوطنية في مجال البحث والتطوير وتوفير قواعد معلومات ومراكز توثيق متخصصة ، فضلا عن دور المساعدات الدولية في مجال بناء المعاهد والمدارس المتخصصة ونقل الافكار والتجارب .

9- يؤدي التمويل دورا مهما في فاعلية التعليم التقني والمهني ، وتكمن هذه الاهمية من خلال العلاقة بالنفقات التعليمية ، ومن ثم التأثير الذي يتركه في الناتج التعليمي من حيث الكم او من حيث نوعية النتائج التعليمية (المخرجات) الامر الذي ينعكس على التنمية البشرية والاقتصادية.

10- كان لمخرجات التعليم التقني والمهني دور بارز في زيادة انتاج الشركة العامة للاطارات في النجف اذ ان نسبتهم كانت الاكبر من مجموع القوى العاملة الاخرى فضلا عن دورهم المهم في صيانة المكائن والمعدات وتحسين نوعية الانتاج بأقل مايمكن من التكاليف مع الاستخدام الامثل للموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية.

ثانيا : التوصيات

من اجل الارتقاء بالتعليم والتدريب التقني والمهني وزيادة فاعليته في تنمية الموارد البشرية توصي الدراسة بما يأتي :

1- اعادة النظر بالمناهج الدراسية بما ينسجم مع التطورات الجديدة في عالم اليوم ، وإعطاء التدريب اثناء الدراسة اهمية كبيرة لما له من دور مهم في تنمية مهارات الطلبة ، من خلال تحديث الاجهزة والمعدات اللازمة لتدريب الطلبة ، وتحقيق التوازن بين الدروس النظرية والعملية .

2- فك الازدواج الحاصل في الاعداديات المهنية من خلال بناء مدارس مهنية جديدة ومتطورة ومصممة وفق مواصفات عالمية .

3- الاهتمام بالجانب النوعي بشكل موازي للجانب الكمي من خلال زيادة الانفاق على التعليم والتدريب التقني والمهني ومنحه امتيازات خاصة ، مثل حوافز للطلبة والمدرسين وزيادة مبالغ السلف المالية المخصصة لشراء مواد التمارين والصيانة والمحروقات او شراء بدلات عمل وسيارات نقل وغير ذلك من الامور التي تعزز مكانة التعليم التقني والمهني على مستوى التعليم وعلى مستوى المجتمع .

4- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة من اجل استقبال الطلبة لأغراض التدريب في دوائرهم والاهتمام بموضوع تدريبهم من قبل هذه الجهات بشكل جدي ، وتكريم الطلبة المتميزين اثناء التدريب وتشغيلهم لدى هذه الدوائر بعد التخرج .

5- استحداث كليات تقنيه مهنية تقبل خريجو التعليم المهني بكافة فروعه واختصاصاته لمن يرغب في اكمال دراسته .

6- فتح دورات سريعة لتدريب وتطوير وتأهيل الهيئات التدريسية لمواكبة التطور التقني والمهني في دول العالم ، وإيفادهم الى بعض الدول المتقدمة للاستفادة من تجارب هذه الدول في المجال التقني والمهني .

7- استحداث اختصاصات جديدة تتلائم مع احتياجات سوق العمل على مستوى التعليم التقني والمهني من خلال تشكيل لجنه دائمة للتنسيق بينهما لفتح الاقسام الجديدة ، وان تكون هناك موازنة بين العرض والطلب على مخرجات التعليم التقني والمهني ، اذ يتم التوسع في عرض تلك الاختصاصات عندما يزداد الطلب عليها وتقليص عرض الاختصاصات التي لا يتوافر طلب كاف عليها ، حتى لا يتعرض الخريجون الى البطالة .

8- التنسيق مع المنظمات والوكالات الدولية من اجل المساهمة الفاعلة في تطوير وتحديث وتحسين التعليم التقني والمهني بما يؤمن التغير في احتياجات سوق العمل .

9- دعوة الشركات على المستويين الخاص والعام للإسهام في تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم التقني والمهني والاستفادة من مخرجاته للعمل في هذه الشركات وفق ما تريده هذه الشركات من اختصاصات محددة ، على ان تساهم بشكل مباشر لسد الاحتياجات اللازمة لهذا النوع من التعليم بدأ من قبول الطالب ولحين تخرجه وتشغيله في الشركة وكما هو معمول الان في بعض دول العالم .

10- اعادة العمل بتجربة التعشيق بين المعاهد التقنيه والاعداديات المهنية من جهة ودوائر الدولة ومنشئاتها من جهة اخرى لغرض الاستفادة من الورش الموجودة في هذه المعاهد والمدارس واستثمار موجوداتها بالشكل الامثل وبما

يحقق فوائد مالية وعلمية وتدريبية ، على ان لا يكون الهدف من ذلك تحقيق الارباح على حساب الاهداف التعليمية والتربوية المرسومة .

11- البحث مستقبلا عن مصادر متنوعة من التمويل لتلبية حاجة التعليم التقني والمهني من موارد مالية تساعد في تنمية المهارات لدى الطلبة فضلا عن المصدر المهم والرئيسي للتمويل من قبل ميزانية الدولة في المرحلة الحالية .

المصادر :

1. كاظم حبيب ، *مفهوم التنمية* ، *دار الفارابي* ،الكويت 1980،ص 40 .
2. عبدالرحيم مكطوف الطائي، *اثر التعليم المهني في تنمية الموارد البشرية في العراق"* ،رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد،الجامعة المستنصرية ، ص2 ، 2005.
3. عبد السلام بكر محمود ، *اثر مراحل التعليم على النمو الاقتصادي في العراق للفترة 1988-1998* ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد بجامعة الموصل ، لم تنشر ، 1993.
4. – مصدق جميل ،"التعليم والتنمية ألاقتصاديه والاجتماعية"*بحث مقدم الى الحلقه الدوليه الثالثه عشره،مشكلات السلوك الاجتماعي* ، ص461 ، بيروت 2005.
5. Stanicy Fischer and Rodger Dorhbusch , " Economics, "International student Edition," Mcraw-Hill Inc) to Sho printing Go , Ltp , Tokyo , Japan , p337 , 1983.
6. E.F.Dension , The sources of Economic Growth in the United States and the alter natives before US , New York , 1962 .
7. Th. W. Schultz , Investment inhuman capital , The Role of Education and of Research , New York , 1971 .
8. عبد المنعم السيد علي، *مدخل في علم الاقتصاد* ، الجزء الاول ، مطابع جامعة الموصل ، مديرية مطبعة الجامعة ، بغداد ، ص342 ، 1984.
9. S. Kuznets "International Difference in capital formation and financing capital formation and Economic growth" , *National Bureau of Economic Research*, Princeton university press , Princeton , pp20-21, 1955.
10. مصدق جميل ، المصدر السابق ، ص28 .
11. القريشي ،محمد صالح وآخرون ، تطور مراحل التعليم وأثره في التنمية الاقتصادية مع التركيز على العراق للفترة 1960-1980 ، *مجلة تنمية الرافدين* ، العدد 2 ، ص110 ، 1989.
12. القريشي ، مصدر السابق ، ص114 .
13. Stanicy Fischer and Rodger Dorhbusch , " Economics, "International student Edition," Mcraw-Hill Inc) to Shoo printing Go , Ltp , Tokyo , Japan , p337 , 1983.
14. عبدا لسلام بكر محمود ، المصدر السابق ، ص17 .
15. خزعل الحاسم ، "الاستثمار في رأس المال البشري والتنمية الزراعية "، *بحث مقدم الى مؤتمر الاقتصاديين العراقيين الثاني* ، بغداد ، 24 ، 1971.
16. H.Johnson , *To words a generalized cit. hbrapital accumulation approach to economic development* , in Economics of Education, pp -44, 2009.
17. محمد زكي شافعي ، *التنمية الاقتصادية* ، الكتاب الاول،دار النهضة العربية ، ص16 ، القاهره 1995.